مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

حين يتحرر الأمن ويبقى الاقتصاد مرتهنًا
النموذج الإسرائيلي في الفضاء والتكنولوجيا

عبد الله القبساني
مساعد باحث
مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

مدخل:

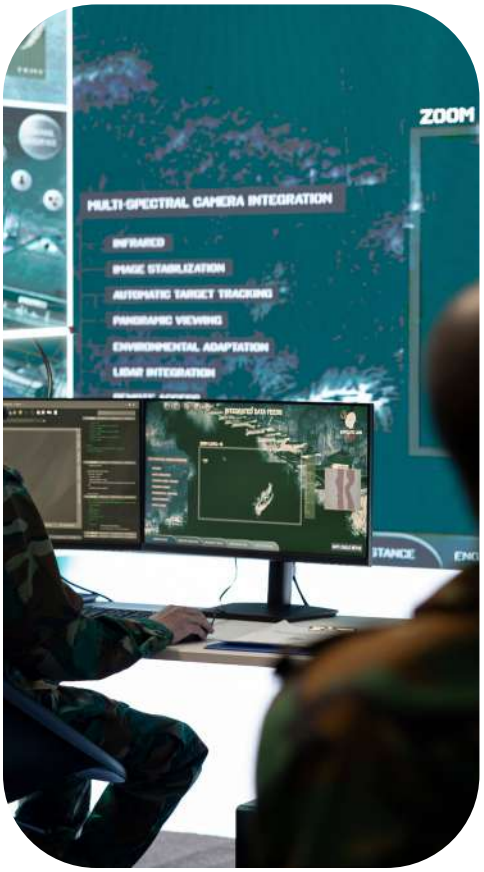

عقلانية الفعل الوقائي ومعضلة الاعتماد المعلوماتي:

إن من عقلانية الفعل السياسي أن تعتمد الدول «كفاعل عاقل» على الأسلوب الوقائي بدلاً من الأسلوب العلاجي، فالدول عبر أجهزتها لا تنتظر وقوع التهديد ثم تتعامل معه، وإنما تسعى لبناء قدرات استباقية تمكنها من المناورة وتجنب تكاليف الأسلوب العلاجي الطويلة والمباشرة.

وهذا النزوع البنيوي نحو الأسلوب الوقائي، يجد تأصيله في الأدبيات «الواقعية الهجومية-الدفاعية الهيكلية» فهذا الأسلوب يأخذ من «الواقعية الهجومية» فكرة أن الدول المدفوعة بمخاوفها الأمنية تقلق بالدرجة الأولى بشأن النوايا المستقبلية للخصوم المحتملين، فحتى لو كان الفاعلون الآخرون حاليًا يسعون وراء الأمن باعتدال، فقد لا يظلون كذلك في المستقبل، سواء بسبب تغير القيادة (نوع النظام)، أو مجرد تغير في التوجهات، وبناءً على ذلك يجب على الدول العقلانية التي تسعى لتعظيم أمنها أن تأخذ في الحسبان الإجراءات التي تعزز من موقع قوتها النسبي على المدى الطويل.

وفي المقابل، يكتمل هذا الطرح مع «الواقعية الدفاعية الهيكلية» في فهم إدارة التوازنات، حيث يعد الاستثمار في تقنيات الرصد أصلًا استراتيجيًا يجنب الدولة الفناء، والحفاظ على الوضع الراهن دون الاضطرار لتبني سلوك عسكري استفزازي قد يدخل الفاعلين في «المعضلة الأمنية».

ويتعمق هذا الطرح عند اسقاط أطروحة «ديل كوبلاند» حول طبيعية النظم الفرعية «غير الإنراكية (الفوضوية)» حيث يرى «كوبلاند»: إن بعض النظم الفرعية لا تعيش في «فوضى محضة» وهذا يعود لعدم وجود قوى إقليمية تستطيع توفير السلع الأمنية العامة، وعليه، يذهب كل فاعل إقليمي لسحب «قوى خارجية» لفرض «توازن خارجي» فيصبح الإقليم يدار بمنطق وحسابات القوى الكونية، ومن هنا تدخل دول الإقليم في تبعية للفاعلين الخارجيين.

وتتعمق هذه المعضلة عندما تعتمد دول الإقليم على فاعل خارجي أحادي لتوفير السلع العامة وإدارة التوازن؛ إذ يتحول هذا الفاعل الخارجي إلى «محتكر معرفي وأمني مطلق».

من هذا المنطلق، تطرح الورقة تساؤلًا جوهريا وهو: كيف أسهمت تقنيات الفضاء وبرامج الأقمار الصناعية الوطنية في تحويل العقيدة الأمنية من الاعتماد «الكلي – الجزئي» على المعلومات الخارجية إلى الاستقلال المعلوماتي الاستراتيجي؟ ويتفرع من هذا التساؤل إشكالية ترتبط بكيفية توظيف الفضاء لتحييد العوائق القانونية والجغرافية، ومدى قدرة وفاعلية دمج القدرات البشرية لإنتاج ما يسمى «الوعي الظرفي اللحظي».

> **كيف أسهمت تقنيات الفضاء وبرامج الأقمار الصناعية الوطنية في تحويل العقيدة الأمنية من الاعتماد «الكلي – الجزئي» على المعلومات الخارجية إلى الاستقلال المعلوماتي الاستراتيجي؟**

١. المعلومات كأصل استراتيجي في العقيدة الأمنية الإسرائيلية:

يطرح «جون ميرشهايمر» في كتابه «مأساة سياسات القوى العظمى» عدة افتراضات عن بنية النظام الدولي في ظل حالة الفوضى، ومن ضمن هذه الافتراضات قوله: إن الدول عقلانية في سلوكها، حيث إنها تحسب تبعات قرارتها قبل الشروع فيها.

ونتيجةً لذلك، فإن المعلومات تُعد من أهم المكاسب الاستراتيجية للدول، فعن طريقها تصنع الدول «سياساتها العليا والدنيا». وفي ظل الطرح الواقعي السابق، فإن المعلومات اليوم تنافس في أهميتها «الدبابة» و«الطائرة المقاتلة»، بل تتجاوز في أهميتها الأفكار والمعتقدات المترسخة، لأنها تحدد طبيعة التهديد، وتوفر القدرة على اتخاذ القرار المبني على المعرفة.

وهكذا تصبح «المعلومات» عصب الأسلوب الوقائي وأحد أهم أشكال الأصول الاستراتيجية، فالدولة التي تمتلك «بنك معلومات» تستطيع أن تفهم وترى بيئتها، وهذا ما يعطيها هامشًا كبيرًا للمناورة، وفي أفضل الأحوال التعامل مع التهديد بشكل مبكر. وهنا تبرز إسرائيل في الأدبيات كدولة استطاعت تقليل اعتمادها الهيكلي على مصادر المعلومات الخارجية، عبر إنشاء أجهزة متخصصة منها: الموساد، الشاباك، آمان، والوحدة ٨٢٠٠، والوحدة ٩٩٠٠ والوحدة ٨١. وكلها تصب في ناحية جمع المعلومات؛ لكي يتم تسهيل عملية حساب المنفعة مقارنة بالتكلفة.

على أن الوحدات الثلاث التقنية (٨٢٠٠, ٩٩٠٠, ٨١) تبرز بكونها لا تقتصر على تحليل وجمع المعلومات فقط، بل تمتد إلى جانبين أخريين، حيث أسهمت من جهة «الاقتصاد الكلي» في أن تكون رافدا لقطاع التكنولوجيا الإسرائيلية بكفاءات بشرية ساهمت لاحقًا في نمو قطاع «التكنولوجيا الفائقة»(High-tech)، ومن جهة «الأدبيات الواقعية» فقد ساهمت في تقليل الاعتماد المباشر على الـ«فاعل خارجي» الذي تحكمه مصالح مترابطة مع كل دول الإقليم ـ

٢. الامتداد الجيو-فضائي للمعلومات وبداية الاستقلال المعلوماتي:

إن بناء «بنك معلومات» مستقلًا يظل مرتبطًا بإمكانية الدولة امتلاك مصادر متنوعة ومستقلة لإنتاج وتحليل البيانات، فكلما زادت قدرة الدولة على تحصيل البيانات خارج حدودها، ازدادت قدرتها على إنتاج معلومات تقلل من مساحة عدم اليقين في بيئتها الاستراتيجية.

من هنا، تنطلق مشاريع «الفضاء» باعتبارها أحد المجالات التي تعطي الدول قدرًا كبيرًا من الاستقلالية والبيانات الوفيرة، ولا غرابة في ذلك، فالفضاء يعتبر امتدادًا طبيعيًا لفكرة استقلال المعلومات، حيث أصبحت الأقمار الصناعية أحد أهم أصول إنتاج البيانات، فهي لا توفر للدولة مجرد صور وإنما تمنحها قدرة مراقبة بيئتها الإقليمية والدولية، ورصد التغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية بشكل دوري، مما يقلل من الاعتماد على تقديرات «الأطراف الخارجية».

> **تُنافس المعلومات في أهميتها «الدبابة» و«الطائرة المقاتلة» لأنها تحدد طبيعة التهديد وتوفر القدرة على اتخاذ القرار المبني على المعرفة**

وقد أظهرت التجربة الإسرائيلية أن التحالفات مهما بلغت قوتها، فهي لا تلغي مفهوم الذاتية خصوصًا في المجالات المرتبطة بالمعلومات، فقد تتقاطع مصالح الحلفاء في الإطار العام، إلا أن ترتيب الأولويات وتقدير مستوى التهديد قد يختلف باختلاف موقع كل طرف.

ففي الشرق الأوسط، حيث لا توجد فيه قوة إقليمية مهيمنة تستطيع توفير السلع الأمنية والمعلوماتية بصورة مستقلة، قد يكون الاعتماد الكامل على القوى الخارجية في إنتاج المعلومات مصدرًا لمعضلة استراتيجية، لأن هذه القوى الخارجية تنظر إلى المعلومات ضمن حسابات أوسع ترتبط بشكل مباشر بإدارة علاقاتها الدولية وتوازناتها الإقليمية، على عكس باقي القوى الثانوية في الإقليم والتي تنظر إلى المعلومات من منظور أمنها المباشر.

وقد ظهرت هذه المعضلة بشكل واضح في التجربة الإسرائيلية قبل إطلاق مشروع «أوفك»، ففي يونيو/حزيران ١٩٨١ عندما ضربت إسرائيل مفاعل «تموز في العراق تغيرت سياسات الـ «CIA» تجاه تزويد إسرائيل بالمعلومات الفضائية، حيث كانت سياسة المدير الثالث عشر لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) «كيسي» تقوم على تزويد إسرائيل بصور التهديدات المباشرة المحتملة فقط، إلا أن إنمان وهو نائب مدير الـ"CIA اكتشف أن إسرائيل قد حصلت على صور لا تتعلق بالعراق فقط، بل شملت أيضًا لليبيا وباكستان.

هنا تغيرت سياسات الولايات المتحدة تجاه تزويد إسرائيل بصور الأقمار الصناعية بعد ضغوطات على إدارة ريغان، وأدت هذه التغييرات إلى إرساء معايير جديدة للتعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وكانت نتيجة هذا التحول إطلاق برنامج «أوفيك» الذي مثل بداية عصر الفضاء لإسرائيل، وانتقال إسرائيل من الاعتماد على المصادر الخارجية إلى بناء قدرة وطنية مستقلة لإنتاج معلوماتها الفضائية.

٣. برنامج «أوفيك» وتحويل الفضاء إلى قدرة استراتيجية:

وجدت إسرائيل في تضييق الولايات المتحدة تهديدًا وجوديًا على أمنها القومي، فلم يعد الاعتماد على الحليف الاستراتيجي خيارًا مطروحًا ضمن أجندتها الأمنية الموسعة، وهو ما أتى بشكل صريح على لسان «مئير عاميت» القائد الأسبق لجهاز (أمان والموساد)، إذ أوضح قائلًا: إذا كنت تتغذى على فتات الآخرين وفقًا لأهوائهم، فإن هذا أمر غير مريح وصعب للغاية؛ أما إذا كانت لديك قدرتك المستقلة، فإنك ترتقي إلى مستوى أعلى تمامًا. وكان لأجل ذلك أن برز اسم برنامج «أوفيك» كأداة لتحقيق هذه القفزة الاستراتيجية نحو الاستقلال المعلوماتي عبر بعدين عسكريين رئيسيين وهما:

أ) تحييد الجغرافيا وتعويض العمق الاستراتيجي:

فرض الانسحاب العسكري من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد معضلة جيوسياسية داخل الأوساط العسكرية والسياسية في إسرائيل، فيعني

> **تغيرت سياسات الولايات المتحدة تجاه تزويد إسرائيل بصور الأقمار الصناعية بعد ضغوطات على إدارة ريغان وأدت هذه التغييرات إلى إرساء معايير جديدة للتعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل**

الانسحاب الكامل انكشاف العمق الجغرافي المحدود لإسرائيل أمام مصر، وكان الحل المطروح في وقتها إرسال دوريات عبر «سلاح الجو» لتصوير المواقع العسكرية المصرية على الجانب الآخر، غير أن هذه الصورة تأتي من زاوية مائلة مما يقلل من وضوح الصورة وقيمتها الاستراتيجية، كما كان هناك تخوف سياسي من أن تؤدي مهام الاستطلاع الجوي فوق مصر إلى إشعال أزمة عسكرية جديدة.

هذه المعضلة جسدها العقيد «حاييم إيشيد» عندما ذهب للقاء وزير الدفاع الإسرائيلي وايزمان وقدم له الحل الذي سوف يجنب إسرائيل الأزمة العسكرية والسياسية المرتبطة بانكشاف العمق الجغرافي وتسيير المقاتلات للتصوير، فعرض إيشيد على الوزير لتجاوز هذا الإشكال الاستفادة من الأقمار الصناعية وبذلك يتحول الفضاء الخارجي إلى ساحة بديلة لتحييد الجغرافيا عبر مشروع «أوفيك» الفضائي، الذي سمح لإسرائيل بمراقبة بيئتها الأمنية دون الحاجة إلى اختراق المجال الجوي لدول أخرى، أو تعريض نفسها لتكاليف سياسية.

ب) تحقيق الوعي الظرفي اللحظي:

أتاحت البيانات الضخمة والصور الفضائية التي أصبحت متاحة مع برنامج (أوفيك)والقادرة على تصوير الأجسام الصغيرة التي يصل حجمها إلى ٥٠ سنتيمترًا الفرصة للتفوق العسكري الإسرائيلي، وهذه البيانات لا تترجم كمعلومات صامتة، بل يتم إرسالها فورًا لتتكامل بنيويًا مع الأجهزة الأمنية على الأرض، حيث تتولى وحدة (٩٩٠٠) وهي وحدة من المصابين بالتوحد عالي الأداء(High-functioning)، تحليل الصور الفضائية وتحديد التغيرات التي تطرأ على التضاريس، إذ يستطيعون تمييز التغيرات الطبوغرافية أفضل من غيرهم.[1]

ومن خلال مقارنتهم الفورية للصور الفضائية والاتصالات القادمة من الوحدة (٨٢٠٠) يصبح لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية المنتج النهائي وهو «الوعي الظرفي اللحظي» مما يُمكّن صانع القرار من اتخاذ الأسلوب الوقائي كعقيدة سياسية وعسكرية، واتخاذ قرارات استباقية مبنية على قاعدة معلوماتية عالية الدقة.

٤. الاقتصاد المعرفي كحاضنة للاستقلال المعلوماتي:

لا يمكن فصل التطور التقني الهائل لتكنولوجيا الفضاء عن الاقتصاد المعرفي الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية، فهذه القطاعات الثلاثة تدور في فلكٍ واحد. فقطاع التكنولوجيا الفائقة (High-tech) ينتج أكثر من نصف الصادرات الإسرائيلية بقيمة ٥٧ مليار دولار، كما يجذب قطاع الـ(High-tech) الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ويمثل الجيش في هذه الدورة الاقتصادية دور تأهيل وتنشئة الكوادر التقنية.

> **يُمكّن «الوعي الظرفي اللحظي» صانع القرار من اتخاذ الأسلوب الوقائي كعقيدة سياسية وعسكرية واتخاذ قرارات استباقية مبنية على قاعدة معلوماتية عالية الدقة**

[1] إن مصطلح «التوحد عالي الأداء» هو مصطلح غير رسمي يستخدمه البعض لوصف الأشخاص الذين يعانون من أشكال أخف من التوحد، ويملكون ذكاء عاليا.

وهنا، لا نطرح مشروع اقتصاد المعرفة الإسرائيلي كنموذج تنموي مستقل أو قصة نجاح اقتصادي تقليدية، بل نطرحه كنموذج «فريد» استطاع خلق نوع جديد من أنواع «الريع الاقتصادي» عالي التبعية لعامل القرب من العالم الأول

ولكي نستطيع فهم هذا الترابط الهيكلي بين «الجيش، وHigh-tech، والاقتصاد الكلي» يجب أولًا تفكيك الكيفية التي حولت هذا الثلاثي من منظومة أمنية صِرفة، إلى «اقتصاد ريعي معرفي» معتمدا كليًا على عامل القرب من العالم الأول.

إن هذا الترابط لا يعمل وفق آليات السوق الحر حتى وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تتبنى سياسات نيو ليبرالية، فقطاع الـ(High-tech) الإسرائيلي يحصل على تمويل حكومي يقدر بـ٤.٩% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).[٢] وهي بذلك تتصدر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما توجه الحكومة ميزانيات ضخمة لتعزيز القدرات في التقنيات الواعدة؛ ففي عام ٢٠١٩ رصدت ٤٠٠ مليون دولار لـ«المبادرة الوطنية للكم» كما تقدم الدولة حزم مالية وضريبية لتحفيز «رأس المال الأجنبي»، وعليه فإن السياسات المالية الإسرائيلية هي في ظاهرها لحد الآن تهدف إلى إنشاء اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار.

ولكن تكمن المعضلة عند النظر في عدة مؤشرات حيوية في الاقتصاد الإسرائيلي فقطاع (High-tech) وفق دائرة الإحصاء الإسرائيلية يتكون من عدة قطاعات فرعية وهي: المنتجات الصيدلانية، الكمبيوتر، والمنتجات الإلكترونية، والبصرية، آلات الطائرات والمركبات الفضائية، الاتصالات، برمجيات الكومبيوترات، معالجة البيانات، والبحث والتطوير في مجالات الهندسة والعلوم الطبيعية.

جدول (١) الصادرات الصناعية حسب الكثافة التكنولوجية، (١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنة	تكنولوجيا منخفضة	تكنولوجيا متوسطة منخفضة	تكنولوجيا متوسطة عالية	تكنولوجيا فائقة	الإجمالي
١٩٩٠	١,٤٩٢	١,٥٣٧	٢,٣٩٠	**٢,٢٧٨**	٧,٦٩٧
١٩٩٥	١,٨٢٣	٢,٥٤٢	٣,٣٨٨	**٤,٥٤٩**	١٢,٣٠٢
٢٠٠٠	١,٨١٢	٣,١٧١	٤,٨٣٣	**١١,١٨٨**	٢١,٠٠٥
٢٠٠٥	٢,٠٨٧	٤,٧٥١	٦,٩٦٢	**١١,٧٦٧**	٢٥,٥٦٦
٢٠٠٨	٢,٢٧٨	٨,٠٨١	١٣,١٢٥	**١٧,١٥٠**	٤٠,٦٣٤

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل ٢٠٠٨. ٦١x.xls_st11؛ النشرة الشهرية لإحصاءات التجارة الخارجية، مايو ٢٠٠٩. htm.tc٤

> **لا نطرح مشروع اقتصاد المعرفة الإسرائيلي كنموذج تنموي مستقل أو قصة نجاح اقتصادي تقليدية بل نطرحه كنموذج «فريد» استطاع خلق نوع جديد من أنواع «الريع الاقتصادي» عالي التبعية لعامل القرب من العالم الأول**

٢ لا يمكن ذكر الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيلي دون التطرق لتلاعب في الأرقام. فالناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل يشمل الإنتاج الذي يقوم به اليهود الذين يعيشون في الأراضي المحتلة «المستوطنات»، لكنه لا يشمل إنتاج الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه الأراضي نفسها.

وتكمن المعضلة هنا أن هذا القطاع لا يوظف سوى١٠% من القوى العاملة في إسرائيل وهو ما يخلق وجهين للاقتصاد مع تفاوت صارخ في العدالة الاجتماعية.

ويوضح الرسم البياني رقم (١) هذه المعضلة

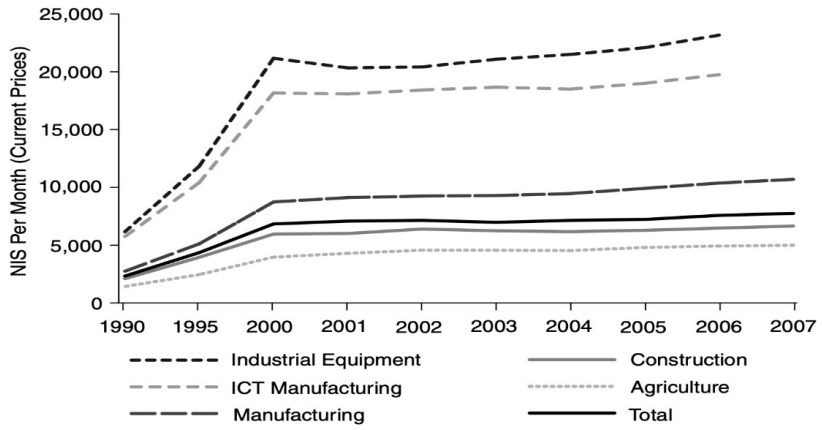

Source: Central Bureau of Statistics: Statistical Abstract of Israel 1991, 2005, 2008; Information and Communication Technologies (ICT) Sector 1995–2006.

وعند النظر لدراسة (أوروي سويد، جون باتر) ارتباط تشعبي المعنونة بـ«رأس المال العسكري في قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلية» نجد أنهم توصلوا لنمط ديمغرافي للعالمين في قطاع الـ(High–tech) وهو:

١. يهود (٩٥,٤%)

٢. ذكر (٦٥%)

٣. شاب تحت سن ٤٠(٧٥%)

٤. متعلم (٤٩%)

٥. من قدامى الخدمة العسكرية (٩٠%)

ولا تشكل نسبة(٩٠%) عاملًا حاسمًا في دعم الافتراض القائل بأن الجيش هو الرافد الأساسي لقطاع التكنولوجيا في ظل سياسة التجنيد الإجباري، ولكن عند الرجوع لدائرة الإحصاء الإسرائيلية نجد أن نسبة المواطنين الذين لديهم تاريخ خدمة في الجيش الإسرائيلي تقترب من (٦٠%) من عامة السكان، وعليه فإن نسبة (٦٠%) من قدامى الخدمة العسكرية في عامة السكان لا تفسر بأي حال نسبة (٩٠%) منهم في قطاع الـ(High–tech)، كما تشكل نسبة العاملين من الشباب من هم دون سن الأربعين، وهي الفئة العمرية المرتبطة بالدفعات الأخيرة التي شهدت تراجعًا كبيرًا في معدلات التجنيد، مما يثبت أن رأس المال العسكري ـ وليس العشوائي ـ يمثل لقطاع الـ(High–tech) حجر الزاوية.

علاوة على ذلك، ففي التقرير الصادر من مركز الكنسيت للأبحاث والمعلومات في عام (٢٠٠٧) يثبت أن حوالي (٦٠%) من الذين يشكلون الـ(٩٠%) خدموا في وحدات قتالية وتكنولوجية، وهذه الوحدتان تمثل (٢٠%) من مجمل جنود الجيش الإسرائيلي.

> **حوالي (٦٠٪) من الذين يشكلون الـ(٩٠٪) خدموا في وحدات قتالية وتكنولوجية وهذه الوحدتان تمثل (٢٠٪) من مجمل جنود الجيش الإسرائيلي**

وهنا لابد من طرح السؤال المحوري: كيف تترجم هذه الـ(٢٠٪) قدراتها لتخلق صادرات بقيمة ٥٧ مليار دولار؟

إن إجابة هذا السؤال تكمن في العامل التنموي الأهم في الاقتصاد الحديث وهو عامل «القرب من العالم الأول»، الذي يمكن أن يكون جغرافيًا، أو سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو ديمغرافيًا، وإسرائيل قد استفادت من هذا العامل منذ بداية الهجرة الأولى عام ١٨٨٢م، عندما توافدت إليها الجالية اليهودية من أوروبا وهي تحمل أموالها وتعليمها العالي، والتي استمرت حتى وقت مع الهجرة السوفيتية.

جدول (٢) أثر الهجرة على المؤشرات الكلية، (١٩٩٦-١٩٨٨):

السنة	المهاجرون (بالآلاف)	معدل نمو الناتج المحلي (٪)	معدل البطالة (٪)	معدل نمو الاستثمار (٪)	العائد على رأس المال (٪)
١٩٨٨	١٣,٠	٣,٦	٦,٤	١,٨	٣,٤
١٩٨٩	٢٤,١	١,٤	٨,٩	٢,٠-	٣,٨
١٩٩٠	**١٩٩,٥**	**٦,٦**	٩,٦	**٢٥,٩**	٥,٣
١٩٩١	**١٧٦,١**	**٦,١**	١٠,٦	**٤٢,٨**	٧,٦
١٩٩٢	٧٧,١	٧,٢	١١,٢	٦,٥	٨,٨
١٩٩٥	٧٦,٤	٦,٥	٦,٨	٨,٤	**١٤,٣**

المصدر: البيانات الخاصة بالمهاجرين مأخوذة من دائرة الإحصاء المركزية (٢٠١٥،). البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار مأخوذة من دائرة الإحصاء المركزية (٢٠١٩، الجدولين ١١,١ و ١١,٢).

٦. عوامل تشكل الريع المعرفي:

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:**

على أن الأهم هو القرب السياسي-الاقتصادي؛ فإذا كان القرب الديمغرافي هو الذي ساهم في بناء الدولة الحديثة فالقرب السياسي-الاقتصادي هو من دعم قطاع الـ«High-tech» وهذا العامل ـ القرب من العالم الأول ـ يتجسد عمليًا في دورتين أساسيتين لتشكل «الريع المعرفي»، فمن جانب تشكل تدفقات رأس المال الأجنبي عالية المخاطر رؤوس الأموال للشركات الناشئة، ومن الجانب الآخر نجد عملية التخارج وبيع الشركات وبراءات الاختراع.

إن إستراتيجية إحلال الواردات، والتصنيع لأجل التصدير كانتا العمود الفقري لجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ففي عام ١٩٨٥م شرّعت الحكومة قانون «تشجيع البحث والتطوير الصناعي» والذي يهدف إلى تطوير الصناعات القائمة على العلم والموجهة للأسواق العالمية، وقد صمم هذا التشريع لتوفير الوسائل المالية لتوسيع واستغلال البنية التحتية التكنولوجية والعلمية للبلاد، بما في ذلك

> **إستراتيجية إحلال الواردات والتصنيع لأجل التصدير كانتا العمود الفقري لجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية**

الموارد البشرية عالية المهارة، وقد دفع هذا القانون مستثمري رأس المال المغامر (venture capitalists) الأمريكيين إلى ضخ أموالهم في سوق لديه عمالة وبنية تحتية جاهزة.

وفي الحقيقية ما وجده المستثمر الأمريكي في إسرائيل لم يكن عمالة ماهرة تقليدية، بل وجد عمالة عسكرية ماهرة ممولة بالكامل من الدولة ـ كما تم استعراضه أنفًا ـ فالمؤسسة الثنائية للبحث التطوير الصناعي، والصناديق الأمريكية، وجدوا أن الاستثمار في الشركات الناشئة الإسرائيلية التي يعمل فيها نخبة الوحدات العسكرية التقنية سيجلب لهم ربحًا أمنًا، لأن الدولة الإسرائيلية تكفلت مسبقًا بتكاليف تطوير البنية التحتية وتصفية وتدريب الكوادر مجانًا.

فالتشريع الإسرائيلي لم يكتف بتوفير البيئية الاستثمارية فقط، بل وصل لحد «تحييد المخاطر» على الاستثمار الأجنبي؛ فكان يحق للشركات من أي حجم ـ التي تستوفي المعايير ـ الحصول على تمويل مقابل تطوير منتجات مبتكرة موجهة للتصدير، وهو ما جعل مكتب كبير العلماء (OCS) يمول ما يصل إلى ٥٠% من نفقات البحث والتطوير في الشركات القائمة، وما يصل إلى٦٦% في الشركات الناشئة، مما مهد دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية وخاصة الأمريكية.

- **التخارج وبيع الأصول:**

إن ظاهرة التخارج (Exits) تصبح نتيجة حتمية لنموذج «تأميم المخاطر»، فالشركات الناشئة الإسرائيلية لا تسعى لبناء صروح تقنية مثل (نوكيا، إنتل، أبل، سامسونج، مايكروسوفت، إنفيديا) لكي تدعم الاقتصاد الكلي، بل تُبنى كأصول قصيرة المدى، تُباع عند وصولها لمستوى النضج، وهذا المشهد يُعد في إسرائيل طبيعيًا، فعند الرجوع لتاريخ الشركات الناشئة والأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي الإسرائيلي نجد نماذج كثيرة لمثل هذه العمليات، فما بين عام (١٩٩٩–٢٠٠٠) تم بيع عشر شركات تكنلوجيا فائقة إسرائيلية لشركات أمريكية، كما نجد إن ٦٠% من الشركات الناشئة الإسرائيلية تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، كما يمثل السوق الأمريكي المرجعية الأساسية للشركات الإسرائيلية، حيث تأتي إسرائيل في المرتبة الثالثة عالميًا في عدد الشركات المدرجة في بورصة «ناسداك»، ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

١. استحواذ شركة (BMC) الأمريكية على شركة (New Dimension) مقابل ٦٧٥ مليون دولار، وهي شركة تطوير أنظمة برمجية للتحكم والأتمتة وإدارة المؤسسات.
٢. استحواذ شركة(sun Guard) الأمريكية على شركة (Oshap) مقابل ٢١٠ م ميلون دولار، وهي شركة تطوير أنظمة برمجية فورية لخطوط إنتاج السيارات والفضاء.
٣. استحواذ شركة (AOL) الأمريكية على شركة(Mirabilis) الناشئة مقابل٤٠٧ مليون دولار
٤. استحواذ شركة (Platinum Technology) على شركة (Memco Softwere) والمتخصصة في أمن الشبكات، مقابل ٣٨٦ مليون دولار

التشريع الإسرائيلي لم يكتف بتوفير البيئية الاستثمارية فقط بل وصل لحد «تحييد المخاطر» على الاستثمار الأجنبي

الخاتمة:

في المحصلة، تظل إسرائيل نموذجًا فريدًا في الشرق الأوسط، يمزج ما بين الابتكار المعرفي والتبعية الاقتصادية للعالم الأول، ولكن ما يجعل النموذج الإسرائيلي فريدًا هو تمرده على التحالفات والاتفاقيات الثنائية، ففي ظل تحالف إسرائيل القوي مع الولايات المتحدة لم ترهن أمنها القومي للولايات، بل تمردت عليها لتصبح فاعلًا محوريًا يتجاوز اعتبارات وترتيبات الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا في ظل محدودية مقدراتها القومية.

فإسرائيل أدركت في وقت مبكر أن عمقها الجغرافي محدود، وأنها تقع في محيط إقليمي تحكمه تعقيدات جيوسياسية وحالة من القطيعة المتبادلة جعلت الاندماج الاقتصادي متعذرًا؛ ما دفعها لتجاهل الإقليم اقتصاديًا والتوجه للأسواق العالمية لتلبية احتياجات اقتصادها الكلي. وهنا أطرح هذا السؤال الذي تفرضه التجربة الإسرائيلية على دول الإقليم وهو: كيف جعلت إسرائيل التحالفات وسيلة لبناء قوة ذاتية، لا حالة دائمة من التبعية؟

عند النظر في تحالفات إسرائيل التاريخية منذ عهد «بن غوروين» نجدها تحالفات مرنة ولخدمة مصالح إسرائيل أولاً، فتحالفها مع بريطانيا ومن ثم الاختلاف معها وفض التعاون، والانتقال لفرنسا ومن ثم فض التحالف، ومن ثم الانتقال للولايات المتحدة لتصبح من خلالها قوة مستقلة ومؤثرة في سياسات الشرق الأوسط، ومؤثرة في قطاع (High-tech)، هي في الأساس قائمة لمصالح إسرائيل أولًا، فعندما شعرت إسرائيل بخطر عبد الناصر تجاهلت بريطانيا التي كانت متشككة من قدرتها على التأثير، واتجهت لفرنسا.

وعليه، فإن مفهوم التحالفات الجامدة القائمة على الاستقطابات الصلبة والتبعية، لا يُحقق المنفعة المستدامة، بل يُقيد من هامش المناورة الاستراتيجية للدول. كما لم يعد هناك مكان للتحالفات الإستراتيجية التاريخية، فمصطلح «الحماية الكلاسيكي» لم يعد يفي بمتطلبات الأجندة «الأمنية الموسعة» القائمة على الأبعاد الخمس (الأيكولوجي، المجتمعي، السياسي، العسكري الاقتصادي)

والنموذج الإسرائيلي خير مثال على ذلك، فتحالفاتها اليوم لم تعد قائمة على مفهوم «الحماية الكلاسيكية» الذي يحفظ وحدتها الترابية من الزوال فقط، بل توسعت لتشمل الأبعاد التي ينظر إليها من قبل ــ بعض الواقعيين ــ على أنها «قضايا ثانوية»، كالتفوق التكنلوجي، وسلاسل الأمداد، والابتكار.

مع الإشارة إلى أن نموذج «أوفك» الإسرائيلي ليس استثناءً، بل هو القاعدة، فهو يثبت أن القيود الهيكلية في النظام الدولي ليست إلا قيود زئبقية، يمكن إعادة تشكليها من الداخل وإلى الخارج، فالتطور الاقتصادي والعسكري الذي وصلت له إسرائيل عن طريق وحدات جيشها «الخاص» أولاً، مكنها من أن تصدر نفسها على أنها الأرض الجديدة «لوادي السليكون»، وسمح لها بإن تفرض نفسها كـ» مصدر أمني» جديد.

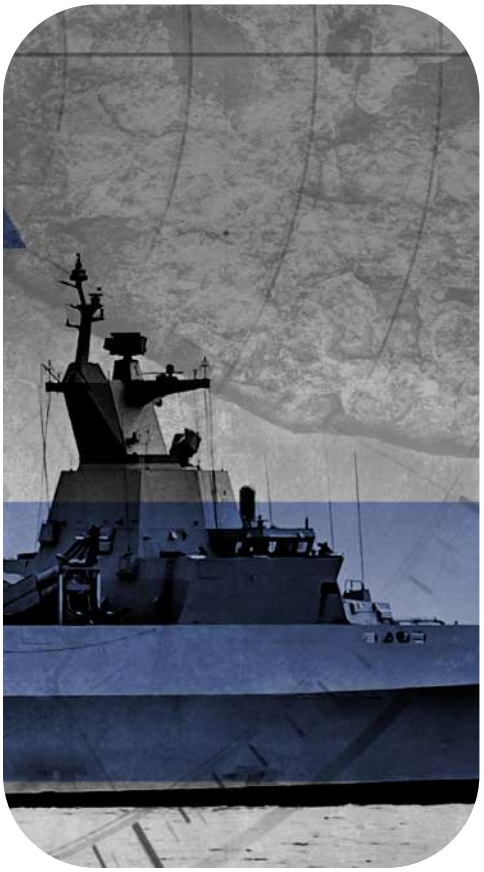

لم يعد هناك مكان للتحالفات الإستراتيجية التاريخية فمصطلح «الحماية الكلاسيكي» لم يعد يفي بمتطلبات الأجندة «الأمنية الموسعة» القائمة على الأبعاد الخمس (الأيكولوجي، المجتمعي، السياسي، العسكري الاقتصادي)

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64